الموانئ
ALMAWANIE

تصدر عن دائرة الموانئ البحرية والجمارك / العدد 62 أبريل - يونيو 2018

تصدير معدات مشاريع ضخمة في ميناء الحمرية

إدارة المنافذ تحتفل باليوم العالمي للعمال

1.612 تريليون درهم تجارة الإمارات غير النفطية في 2017م

المحتويات

تصدير معدات
مشاريع ضخمة
في ميناء الحمرية

8

إدارة المنافذ
تحتفل باليوم
العالمي للعمال

12

إطلاق مشروع
«الإشارات الضوئية
الذكية» على متن الوسائل
البحرية

16

الموانئ
ALMAWANIE

تصدر عن دائرة الموانئ البحرية والجمارك
العدد 62 أبريل - يونيو 2018

18
1.612 تريليون درهم تجارة الإمارات غير النفطية في 2017م

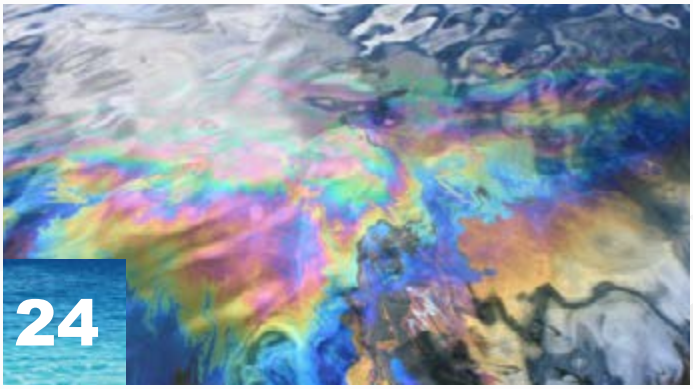
24
التعديلات على اتفاقية الماربول تدخل حيز التنفيذ

28
فريق الدائرة للكريكت يتألق في البطولة العمالية الأولى بمدينة الشارقة

رئيس التحرير والمشرف العام
خالد بن عبد الله بن سلطان القاسمي

مدير التحرير
عادل مصطفى

المحررون
صفاء سلطان د. مانيا سويد
رعد عبد الستار

الترجمة
رعد عبد الستار

للمراسلة
هاتف: 06 5026359 - 06 5026340
البراق: 06 5281747 - 06 5281997
ص.ب: 70 الشارقة - جمارك الشارقة
الإمارات العربية المتحدة

e-mail: jumruki@sharjahcustoms.gov.ae
websaite: www.sharjahports.gov.ae
sharjahcustoms

الإخراج الفني
نجيب جـانبيـه

كلمة العدد

لـم تكـن الصدفـة وحدهـا هـي التـي جمعـت مشـروعين جديديـن أنجزتهمـا دائـرة الموانـئ البحريـة والجمـارك فـي ميناء خالـد خـلال النصـف الأول مـن هـذا العـام، لأن السـياق العـام الـذي تتبنـاه إدارة الدائـرة هـو سياسـة التنميـة المسـتدامة طبقـاً لخطـط مرسـومة مسـبقاً للتعامـل مـع الاحتياجـات ومواجهـة تحديـات المسـتقبل.

المشـروع الأول مرتبـط بخدمـات الموانـئ والمتمثـل بتطويـر رصيـف بحـري جديـد معـزز بسـاحة واسـعة لعمليـات الشـحن والتفريـغ، بينمـا المشـروع الثانـي يتعلـق بالخدمـات الجمركيـة المتمثلـة باسـتحداث نظـام متكامـل يختصـر الوقـت فـي فحـص ومعاينـة الحاويـات المحملـة علـى شـاحنات.

وبإكمـال هذيـن المشـروعين لا تنتهـي قصـة التطويـر فـي الميناء، لأن الدائـرة تقـوم حاليـا بتنفيـذ مشـروعين آخريـن يتضمـن الأول تطويـر وتأثيـث الرصيـف الشـمالي لميناء خالـد، بينمـا المشـروع الثانـي يتمثـل بتشـييد محطـة بحريـة جديـدة للـركاب المغادريـن والقادميـن مـن وإلـى الشـارقة.

إن هـدف الدائـرة مـن وراء هـذه المشـاريع هـو تعزيـز الخدمـات المينائيـة والجمركيـة المقدمـة إلـى التجـار ومسـتخدمي الموانـئ والـركاب وشـركات التخليـص، وهـذا يعنـي إضافـة خدمـات جديـدة إليهـم وتحسـينها وهـو مـا يؤكـد بـأن نجاحهـم هـو دائمـا موضـع عنايـة وترحيـب دائـرة الموانـئ البحريـة والجمـارك.

تدشين رصيف بحري في ميناء خالد

رعد عبدالستار عبدالله

انتهجت دائرة الموانئ البحرية والجمارك منذ تأسيسها في منتصف السبعينات من القرن الماضي نهجا مستمراً في تطوير البنى التحتية لمنشآتها وتجديدها وتوسيع موانئها وتطوير أدائها.

وشهدت آخر أعمال التطوير في ميناء خالد تشييد رصيف بحري جديد وفق أحدث الطرز وهو الرصيف الحادي والعشرين في الميناء. ويبلغ طول الرصيف 373 متراً وقد تم تشييده وفق رؤية دائرة الموانئ البحرية والجمارك لتطوير المرافق وتزويد أفضل الخدمات لمستخدمي الميناء.

وفي 27 فبراير 2018، تم تدشين الرصيف الجديد برسو ناقلة النفط (جاغ لوك)، وهي أول سفينة ترسو على الرصيف حيث حضر مدير الدائرة الحفل والتقى بالقبطان (كي كي دنيش) قبطان السفينة المذكورة وقدم له درعاً تذكاريا بالمناسبة.

حضر حفل تدشين الرصيف كل من القبطان محمد صالح مدير العمليات في ميناء خالد وأحمد سالم السويدي، مدير الحركة بالميناء والسيد علي السويدي والقبطان ديفاثيراجن ناظر الميناء، وسونيل جي، مدير تطوير الأعمال وكي أس ناير مدير قسم الحسابات وآخرون.

يذكر ان ميناء خالد الذي أنشئ في منتصف السبعينات من القرن الماضي كانت له الريادة بين موانئ منطقة الخليج في مجال مناولة الحاويات ونقل المركبات.

ومن خلال 21 رصيفاً فأن الميناء يكرس خدماته للشحن في مجالات متعددة تتراوح بين الشحن العام وشحن الأغذية المبردة والصب الجاف والصب السائل وشحن النفط ومنتجاته وتقديم خدمات الإسناد البحري لأعالي البحار.

عام زايد

YEAR OF ZAYED

من لا يعرف ماضيه لا يستطيع أن يعيش حاضره ومستقبله. فمن الماضي نتعلم ونكتسب الخبرة ونستفيد من الدروس والنتائج.

الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان

تصدير معدات مشاريع ضخمة في ميناء الحمرية

يمتاز ميناء الحمرية الذي يعتبر الميناء البحري الأحدث في إمارة الشارقة بتعدد أغراضه وتنوع السفن التي يتعامل معها، ونشأته مرتبطة ارتباطا وثيقاً بنشأة المنطقة الحرة بالحمرية وتطورها، كما أن وجود الميناء الداخلي للحمرية قد شكل قيمة مضافة لخدمات الموانئ المقدمة لها.

وفي لقاء مع القبطان المعتصم دفع الله النور، ناظر ميناء الحمرية، قال : «يقدم ميناء الحمرية خدماته للمستثمرين في المنطقة الحرة بالحمرية، كما أن المستثمرين والمصنعين في خارج المنطقة يستخدمون الميناء أيضا للتصدير والاستيراد مستفيدين من ميزة الشبكة الواسعة من الطرق السريعة المرتبط بالميناء. أما الميناء الداخلي للحمرية الذي نما وتطور مع تطور المنطقة الحرة بالحمرية فقد أصبح مرتكزاً حيوياً للصناعة البحرية فيها، كما أصبح الميناءان يشكلان اليوم مفصلين هامين مكملين للمنطقة الحرة بالحمرية، ويعززان دورها التنموي. ذلك أن المستثمرين في المنطقة الحرة يعتمدون اعتماداً كبيراً على هذين الميناءين في استيرادهم المواد الخام وتصنيعها وتصديرهم لمنتجاتهم النهائية عبرهما».

وأضاف قائلاً: «والميناء الرئيسي

في الحمرية الذي يصل عمق المياه فيه إلى 14 مترا، مهيأ بشكل كبير لاستقبال سفن متعددة الأغراض والحمولات مثل ناقلات المنتجات النفطية والغاز الطبيعي المسيل والحديد والصلب والحبوب والبضائع عامة وزيوت طعام، بالإضافة إلى معدات المشاريع.»

وحول نقل معدات كبيرة للمشاريع من الميناء قال: «تمتاز معدات المشاريع بأحجامها الكبيرة جداً وأوزانها الثقيلة، لذلك يتطلب

شحنها اتخاذ إجراءات مسبقة تتعلق بسلامة الحمولة المنقولة وسلامة السفينة أيضا وترتيبات لوجستية خاصة لشحنها في سفن متخصصة لنقل وشحن المعدات الكبيرة الاستثنائية في أحجامها وأوزانها والتي تلبي أهداف النقل لمثل هذه المعدات. ومؤخراً جرت عمليات لنقل سبع قواعد هندسية ضخمة (تزن الواحدة منها ألف طن) خاصة بعنفات أو تربينات هوائية لإنتاج الطاقة الكهربائية على متن السفينة المتخصصة (زهين هوا) لنقل الحمولات الضخمة.»

وتعتبر السفينة (زهين هوا)، واحدة من سفن النقل الثقيلة المتخصصة لنقل وشحن المعدات الكبيرة ، التي وردت إلى ميناء الحمرية مؤخراً لغرض نقل معدات خاصة بالمشاريع. ويبلغ طول السفينة المذكورة 244 متراً وبعرض 26.7 متر وبإجمالي حمولة مسجلة قدرها 58,243 وبحمولة ساكنة قدرها 105,302 طن.

ارتفاع في حركة الركاب والشحن العام لموانئ الشارقة خلال الربع الأول من عام 2018

ارتفعت حركة الركاب بموانئ الشارقة خلال الربع الأول من العام الجاري، كما أظهرت بيانات موانئ الشارقة زيادة ملموسة للشحن العام خلال الربع الأول من العام الجاري أيضا.

فقد شهدت حركة الركاب عبر ميناء خالد زيادة بلغت 17.8% ووصلت أعداد الركاب عبر ميناء خالد 5,810 ركاب من الواصلين والمغادرين في رحلات منتظمة في الربع الأول من عام 2018 بعد أن كانت 4,936 راكباً لنفس الفترة من عام 2017 محققة بذلك زيادة في عدد الركاب بلغت 874 راكبا.

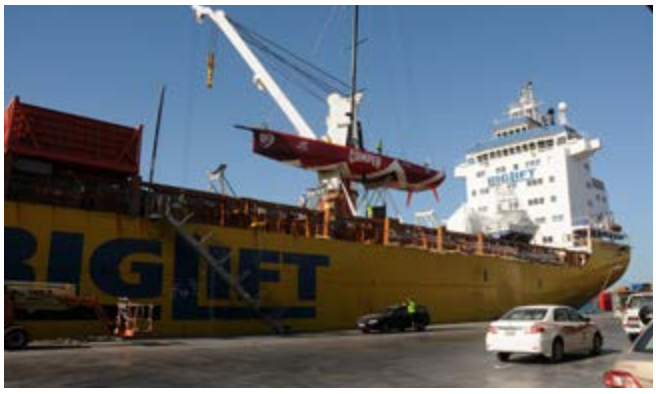

يذكر أن ميناءي خالد وخورفكان يستقبلان بين الحين والآخر سفناً سياحية خلال فترة الموسم السياحي الذي يمتد طيلة فصل الشتاء حيث استقبلت موانئ الشارقة عدداً من الرحلات السياحية وبلغ عدد السياح الواصلين إلى 4,442 سائحاً خلال الربع الأول من عام 2018. وبذلك يصل عدد الركاب والسياح الذين وصلوا موانئ الشارقة 10,252 فرداً.

ومن ناحية أخرى ازدادت كميات بضائع الشحن العام لموانئ الشارقة خلال الربع الأول من عام 2018م بنسبة 6% ووصلت إلى 283,335 طناً بعد أن كانت 267,239 طناً في الربع الأول من عام 2017.

إدارة المنافذ تحتفل باليوم العالمي للعمال

بمناسبة اليوم العالمي للعمال الذي يوافق الأول من شهر مايو من كل عام حضر العقيد عمر العويس، مدير إدارة المنافذ -الشارقة، حفلاً أقيم يوم الثلاثاء الموافق الأول من مايو في قسم رقابة جوازات ميناء خالد لتكريم العمال في خور الشارقة وعمال ميناء خالد حيث تم تقديم الهدايا والحلوى ووجبات الطعام لهم.

جاء الاحتفال في إطار الحرص على تجسيد حق الإنسان في العمل الذي كفله دستور وقوانين الدولة، وإبراز الجهود المبذولة والمخلصة في مسيرة العمل وترسيخاً لقوانين الدولة وسياساتها التي تكفل حقوق الإنسان دون تمييز على أساس الدين أو الجنسية أو العرق أو الوضع الاجتماعي، كما يأتي انسجاماً مع نهج القيادة الرشيدة في التعبير عن الوفاء لكل من يخدم الوطن ويسهم في تطوير مسيرته التنموية ونهضته العمرانية

LABOR DAY
2018

استعراض دور الإمارات الفاعل في حماية حقوق البحّارة

إلتقى معالي الدكتور عبدالله بن محمد بلحيف النعيمي وزير تطوير البنية التحتية، رئيس مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للمواصلات البرية والبحرية، كيتاك ليم، أمين عام المنظمة البحرية الدولية، وذلك بمكتبه بمقر المنظمة البحرية الدولية في لندن.
وهنأ معاليه أمين عام المنظمة على تبني المنظمة لاستراتيجية خفض انبعاثات الغازات الدفيئة الصادرة من السفن.

وجرى خلال اللقاء استعراض آخر المستجدات حول ملف البحارة والدور الفاعل لدولة الإمارات العربية المتحدة في حماية حقوق البحارة.

وأكد معاليه ضرورة وضع التدابير الرامية إلى منع الممارسات غير المشروعة المرتبطة بالتسجيل الاحتيالي والسجلات المزورة للسفن. وشدد على حرص الدولة على استشراف المستقبل في القطاع البحري، ومن ضمنه التوجه الحالي للمنظمة في مجال السفن ذاتية القيادة خاصة، منوهاً إلى أن استراتيجية المنظمة البحرية تسعى دائماً للاستفادة من التطور التكنولوجي ودمج التقنيات الحديثة في الإطار التنظيمي واللوائح المرتبطة بصناعة النقل البحري.
ومن جانبه أشاد كيتاك ليم أمين عام المنظمة بفوز الإمارات بعضوية مجلس المنظمة

البحرية الدولية، معرباً عن سعادته بأداء الدولة في المنظمة كعضو فاعل من خلال فريق العمل.

وتقدمت المنظمة البحرية الدولية بالشكر إلى دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال المقترح الذي تقدمت به إلى اللجنة القانونية، والذي يشير إلى الإجراءات التي قامت بها الدولة مؤخراً من خلال الهيئة الاتحادية للمواصلات البرية والبحرية بحظر جميع السفن التي ترفع علم ميكرونيزيا وهي ليست دولة عضواً في المنظمة البحرية الدولية من دخول مياه وموانئ الإمارات العربية المتحدة، حيث استند القرار إلى الاتصال مع حكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة بأن ليس لديها سجل دولي للسفن، وبناء عليه فإن المنظمة ستقوم بالنظر في اتخاذ تدابير فعالة للتصدي لمثل هذه الممارسات الاحتيالية.

المصدر: www.fta.gov.ae

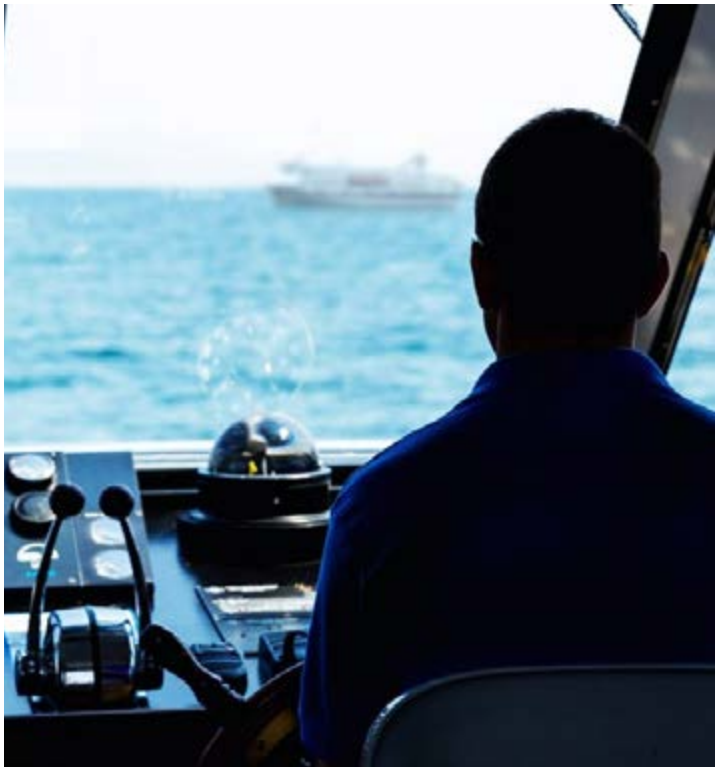

إطلاق مشروع «الإشارات الضوئية الذكية» على متن الوسائل البحرية

أعلنت القيادة العامة لشرطة دبي، بالتعاون مع سلطة مدينة دبي الملاحية، إطلاق مشروع تطبيق «الإشارات الضوئية الذكية» على متن الوسائل البحرية في المياه الداخلية والملاحة الساحلية التي لا تتجاوز 5 أميال بحرية، بدلاً من الإشارات الضوئية التقليدية، وذلك تماشياً مع التوجهات الحكومية للتحول الذكي، والمحافظة على البيئة من خلال استخدام المواد الصديقة للبيئة، إلى جانب استخدام المواد الآمنة على العاملين على متن الوسائل البحرية.

ودعت القيادة العامة لشرطة دبي، وسلطة مدينة دبي الملاحية، أصحاب الوسائل البحرية إلى استخدام الإشارات الضوئية الذكية، بدلاً من التقليدية، لما لها من دور مهم في الحفاظ على البيئة، ولكونها آمنة في الاستخدام، وعمرها الافتراضي 3 أضعاف الإشارات الضوئية التقليدية. واتفق الجانبان على آلية تنفيذ المشروع ضمن المياه الداخلية والملاحة الساحلية التي لا تتجاوز 5 أميال بحرية، بما يتواءم مع أفضل الممارسات الدولية، وسط التأكيد على الأهمية الاستراتيجية للمشروع النوعي، الذي من شأنه توفير الوقت والجهد، وتخفيض التكلفة، مع تعزيز الأمن البيئي. وتلتزم السلطة البحرية بتقديم الإمكانات اللازمة لإنجاح مشروع «الإشارات الضوئية الذكية»، سعياً وراء دفع عجلة تحويل دبي إلى «مدينة ذكية متكاملة ومتصلة» بحلول عام 2021. ويكتسب المشروع أهمية استراتيجية كونه دعامة أساسية لتحقيق التكامل بين جوانب السلامة البحرية والملاحة الآمنة، والكفاءة التشغيلية على امتداد سواحل دبي، وتتسم الإشارات الضوئية الذكية

بأنها آمنة من ناحية التشغيل والتخزين، وذات كفاءة تشغيلية عالية، وصلاحية طويلة الأمد، مع إمكانية التخلص منها بتكلفة منخفضة وسهولة تامة.

وأكّد عامر علي، المدير التنفيذي لـ «سلطة مدينة دبي الملاحية»، أهمية التعاون مع الإدارة العامة لأمن الهيئات والمنشآت والطوارئ في شرطة دبي، لتطبيق الإشارات الضوئية الذكية، في خطوة تنسجم مع التوجيهات السديدة لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، إلى تسخير التكنولوجيا لصنع واقع جديد، ونموذج جديد في التنمية في إمارة دبي، لافتاً إلى أنّ المشروع الجديد يمثل دفعة قوية باتجاه إدماج التكنولوجيا الذكية ضمن القطاع البحري، ترجمة لغايات «خطة دبي 2021» في بناء مدينة ذكية تتمتع ببنية تحتية ذات تقنية عالية لتضاهي الأفضل في العالم، من حيث مستويات الجودة والكفاءة.

ومن جانبه، أكد العميد عبدالله علي الغيثي، مدير الإدارة العامة لأمن الهيئات والمنشآت والطوارئ في شرطة دبي، أن تطبيق الإشارات الضوئية الذكية يأتي تنفيذاً لتوجيهات اللواء عبدالله خليفة المري، القائد العامة لشرطة دبي، بتطبيق سياسة القيادة العامة في مجال التطوير والتحسين المستمر، مشيراً إلى أن إدارة أمن المتفجرات في الإدارة العامة لأمن الهيئات والمنشآت والطوارئ، وبالتنسيق مع سلطة مدينة دبي الملاحية، نفذتا دراسة وتحليلاً للوضع الحالي، لاستخدامات الإشارات الضوئية التقليدية من قبل الوسائل البحرية، تطبيقاً لإجراءات الأمن والسلامة، حيث تبين أن تلك الإشارات لها الكثير من التأثيرات السلبية، من بينها إمكانية تعريض مستخدمي القوارب إلى الخطر والتلوث البيئي، إضافة إلى التكلفة العالية.

وأوضح أن الإشارات الضوئية التقليدية عبارة عن إشارات مشتعلة تستخدم من قبل الوسائل البحرية المختلفة، مثل قوارب الصيادين والقوارب السياحية، والبواخر، وغيرها، وذلك في الحالات الطارئة، ويتوجب توافرها في جميع الوسائل البحرية، كإجراء من إجراءات الأمن والسلامة بها.

وحول سلبيات الإشارات الضوئية التقليدية، أكد العميد الغيثي، أن استخدامها وعملية إتلافها يؤديان إلى إحداث تلوث بيئي، مقارنة بالإشارات الذكية، إضافة إلى أن عمرها الافتراضي يقارب 3 سنوات، ويجب التخلص منها بعد انتهاء عمرها عبر تفجيرها من قِبل فريق عمل مختص، وتحتاج إلى فحص مستمر للتأكد من مدى جاهزيتها، وبحاجة إلى إجراءات تخزين محددة، إلى جانب ضرورة استخدامها من قبل مختصين، باتخاذ إجراءات الأمن والسلامة على الوسائل البحرية.

بدوره، قال محمد خليفة آل حريز، مدير الممرات المائية في إدارة حركة المرور البحرية في سلطة مدينة دبي الملاحية: نضع على عاتقنا مسؤولية ضمان الامتثال لأعلى المعايير الضامنة للكفاءة التشغيلية والسلامة البحرية والملاحة الآمنة، مع الامتثال لأفضل الممارسات البيئية.

غير إلزامية

أكّد محمد خليفة آل حريز، أنه لن يكون إلزامياً على أصحاب الوسائل البحرية استخدام الإشارات الضوئية الذكية خلال الفترة القريبة، لكن ستقوم السلطة بتوعيتهم عند تجديد التراخيص بضرورة استخدام هذه الإشارات على متن وسائلهم البحرية، أما الوسائل البحرية التي يتبين عدم صلاحية الإشارات الضوئية التقليدية عند قيامها بتجديد الترخيص، فسيتم إلزامها باستخدام الإشارات الضوئية الذكية، مشيراً إلى أن هذه الإشارات ستصبح إلزامية خلال السنوات المقبلة مع توافرها في الأسواق، ومع انتهاء صلاحية الإشارات الضوئية المستخدمة حالياً.

1.612 تريليون درهم تجارة الإمارات غير النفطية في 2017

د: مانيا سويد

سجلت التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات العربية المتحدة نمواً بنسبة 1% خلال العام الماضي مقارنة بالعام السابق، ما يعكس استقرار الأداء الاقتصادي للدولة والتحسن المستمر في المبادلات التجارية الخارجية لها مع دول العالم.

وكشفت البيانات الإحصائية للهيئة الاتحادية للجمارك ارتفاع الإجمالي العام لحجم التجارة الخارجية غير النفطية للدولة (تجارة مباشرة ومناطق حرة ومستودعات جمركية) خلال عام 2017، ليصل إلى 1.612 تريليون درهم، مقارنة مع 1.599 تريليون درهم خلال عام 2016، وبزيادة قيمتها 13 مليار درهم.

وقال معالي علي بن صبيح الكعبي مفوض الجمارك رئيس الهيئة الاتحادية للجمارك، أن البيانات الإحصائية للتجارة الخارجية غير النفطية للدولة لعام 2017 تعد من المؤشرات الاقتصادية الهامة على استمرار الأداء الجيد للاقتصاد الوطني وتزايد القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق العالمية، فضلاً عن كونها تعكس نجاح السياسات التي تتبعتها الدولة وتحول سياسة التنوع الاقتصادي إلى واقع ملموس ترتبت عليه العديد من الآثار الإيجابية على نشاط الأسواق والتجارة مع دول العالم والقدرة التنافسية للمنتجات المحلية.

وأوضح معاليه أن أهم ما يميز منحنى النمو في التجارة الخارجية غير النفطية للدولة هو استقرار وتيرة النمو خلال أشهر العام، مما يؤكد أن معدل النمو السنوي المتحقق ليس نمواً عارضاً أو وليد المصادفة، بل نتيجة لسياسات ناجحة ومستقرة.

وذكر معالي المفوض رئيس الهيئة أن معدل النمو في التجارة الخارجية للدولة يعد مهماً، بالنظر إلى التحديات والمتغيرات السياسية والاقتصادية في المنطقة وما ترتب عليها من تأثيرات على حركة التجارة البينية.

وأوضحت البيانات الإحصائية للهيئة أن قيمة التجارة الخارجية غير النفطية المباشرة تشكل نسبة 67% بقيمة 1.075 تريليون درهم من إجمالي التجارة غير النفطية العام للدولة في عام 2017، بينما تشكل تجارة المناطق الحرة نسبة 31% بقيمة تبلغ 497 مليار درهم، كما تبلغ قيمة التجارة من المستودعات الجمركية 39.4 مليار درهم.

وبلغ الوزن الإجمالي للتجارة الخارجية غير النفطية للدولة خلال العام حوالي 220.3 مليون طن، منها 106.2 مليون طن وزن الواردات، و96 مليوناً وزن الصادرات، و18.4 مليون طن وزن إعادة التصدير.

وأشارت الهيئة، في بيانها، إلى أن قيمة واردات الدولة خلال العام شهدت تراجعاً بنسبة 2% مقارنة مع العام السابق، حيث بلغت قيمة الواردات خلال عام 2017 حوالي تريليون درهم مقابل 979 مليار درهم في العام السابق، في الوقت الذي شهدت فيه قيمة إعادة التصدير نمواً كبيراً بنسبة 11% خلال العام، لترتفع قيمة إعادة التصدير من 400.4 مليار درهم في 2016 إلى 443.1 مليار درهم في 2017، كما بلغت قيمة الصادرات 189.8 مليار درهم خلال العام الماضي، مما يعكس تحسن الميزان التجاري للدولة وقدرتها على تعزيز مكانتها في أسواق إعادة التصدير العالمية.

بوابة تجارية إقليمية

وأضاف معالي علي الكعبي أن معدلات النمو المتحققة في التجارة الخارجية للدولة خلال عام 2017 تؤكد أهمية الإمارات كبوابة تجارية إقليمية وعالمية رئيسية، مشيراً إلى أن تطور خدمات البنية الأساسية والتحتية واللوجستية في مجال الاتصالات والفنادق والنقل البري والجوي والبحري والتجارة وتقدم القطاع المالي وسهولة الإجراءات الجمركية في المنافذ البرية والجوية والبحرية ساهم في تطور حركة التجارة بشكل كبير خلال العام الماضي.

وأشاد معالي المفوض علي الكعبي، في هذا الصدد، بجهود العاملين في المنافذ الجمركية والإدارات المحلية في مجال الإفساح عن الإرساليات الجمركية واختصار متوسط زمن الإفراج عن السلع والبضائع إلى 15 دقيقة فقط، في ظل أساليب التفتيش والمعاينة التكنولوجية المتطورة التي تتبعها إدارات الجمارك المحلية.

الشركاء التجاريون

وذكر معاليه أن خريطة الشركاء التجاريين لدولة الإمارات العربية المتحدة لم تشهد تغيراً يذكر في ترتيب الأقاليم الجغرافية، مشيراً إلى أن استقرار هيكل الشركاء يعكس متانة العلاقات التجارية لدولة الإمارات مع دول العالم، كما يعكس مكانة الدولة كممكون أساسي في خريطة التجارة العالمية.

وبينت البيانات الإحصائية للهيئة أن هيكل الشركاء التجاريين من حيث الإقليم الجغرافي حافظ على استقراره في الترتيب من حيث الأهمية خلال عام 2017، واحتل إقليم دول آسيا وأستراليا والمحيط الهادي صدارة ترتيب قائمة أبرز الشركاء التجاريين للدولة في مجال التجارة الخارجية غير النفطية، وبلغ إجمالي قيمة تجارة الإقليم مع دولة الإمارات 666 مليار درهم بنسبة 44% من إجمالي التجارة العام للدولة.

وجاء إقليم أوروبا في المرتبة الثانية بحصة بلغت 332.7 مليار درهم بنسبة 22% من الإجمالي، ثم إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بحصة قيمتها 281.1 مليار بنسبة 18%، وإقليم أمريكا والكاريبي 149.3 مليار بنسبة 10%. وحل إقليم شرق وجنوب أفريقيا في المرتبة الخامسة من حيث قيمة التجارة بحصة بلغت 54.6 مليار درهم بنسبة 3.6%، وأخيراً إقليم غرب ووسط أفريقيا 44 ملياراً بنسبة 2.9%من إجمالي تجارة الدولة غير النفطية خلال العام المذكور.

دول التعاون

وقال معالي علي الكعبي إن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تعد شريكاً تجارياً لدولة الإمارات، مشيراً إلى أن حصة تلك الدول من إجمالي التجارة العام للدولة بلغت 10% خلال العام الماضي.

وفي هذا الصدد، كشفت البيانات الإحصائية

للهيئة عن ارتفاع إجمالي حجم التجارة الخارجية غير النفطية العام لدولة الإمارات مع دول مجلس التعاون الخليجي من حيث القيمة إلى 167.2 مليار درهم في عام 2017، حيث جاءت المملكة العربية السعودية في مقدمة دول الخليج بحجم تجارة يبلغ 79.2 مليار درهم وبنسبة مساهمة 47%، تليها سلطنة عمان بقيمة تقدر بـ 36 مليار درهم وبنسبة مساهمة 21%، والكويت بقيمة تقدر بـ 25.4 مليار درهم وبنسبة مساهمة 15%، وأخيراً مملكة البحرين بنسبة مساهمة 10% وبقيمة تقدر بـ 17.1 مليار درهم.

ولفت معالي علي الكعبي إلى مكانة الدول العربية المتقدمة في خريطة التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات، مشيراً إلى أن حصة الدول العربية في عام 2017 بلغت 18% من إجمالي التجارة غير النفطية العام لدولة الإمارات. كما تمثل الدول العربية وجهة رئيسية للصادرات الإماراتية وكذلك سلع إعادة التصدير. وأوضحت بيانات الهيئة أن قيمة تجارة الدولة مع الدول العربية بلغت 287 مليار درهم خلال العام، منها 83.2 مليار درهم قيمة الواردات، و65.7 مليار درهم قيمة الصادرات، بينما بلغت قيمة إعادة التصدير 138 مليار درهم قيمة إعادة التصدير.

أفضل السلع

وحول أفضل السلع التي تم التعامل معها خلال العام، كشفت الإحصائيات الأولية للهيئة الاتحادية للجمارك أن الذهب الخام ونصف المشغول حل في المرتبة الأولى كأفضل السلع التي استوردتها الإمارات من الخارج بحصة بلغت نسبتها 13% من إجمالي الواردات تمثل ما قيمته 124.2 مليار درهم، تلته أجهزة الهاتف بقيمة 111.3 مليار درهم وبنسبة 11%، ثم السيارات بقيمة 58 مليار درهم وبنسبة 6%، ثم الألماس غير المركب بقيمة 51.3 مليار درهم وبنسبة 5%، وزيوت النفط بقيمة 35.7 مليار درهم وبنسبة 4% من إجمالي الواردات. ووفقاً لبيانات الصادرات غير النفطية، حل الذهب الخام ونصف المشغول، كذلك، في المركز الأول وبلغت قيمة صادراته 51.4 مليار درهم، وبنسبة 27٪ من إجمالي الصادرات، ثم الألمنيوم الخام بقيمة 20.1 مليار درهم بنسبة 11%، تليها الحلى والمجوهرات من المعادن الثمينة بقيمة 16.5 مليار درهم تعادل نسبة 9%، ثم السجائر 11.5 مليار درهم تعادل نسبة 5%، وبلغت نسبة صادرات بوليمرات الإيثلين بأشكالها الأولية 5% وبقيمة تقدر بـ 9.1 مليار درهم، من إجمالي الصادرات غير النفطية للإمارات خلال العام المذكور.

وحلت أجهزة الهاتف في المركز الأول كأفضل سلعة تم إعادة تصديرها من الدولة في عام 2017 بقيمة بلغت 74 مليار درهم، وبنسبة 17% من إجمالي إعادة التصدير، تلاها الألماس غير المركب بقيمة 53.5 مليار درهم بنسبة 12%، ثم السيارات بقيمة 37.4 مليار درهم بنسبة 8%، والحلي والمجوهرات من المعادن الثمينة بقيمة 37.4 مليار درهم تعادل نسبة 8%، ثم آلات المعالجة الذاتية للمعلومات ووحداتها بقيمة 14.6 مليار درهم بنسبة 3% من إجمالي إعادة التصدير.

المصدر: الهيئة الاتحادية للجمارك

برئاسة الإمارات

الاجتماع 44 للجنة تنفيذ ومتابعة منطقة التجارة الحرة العربية ينعقد بالقاهرة

صفاء سلطان

بدأت بجامعة الدول العربية مؤخراً، أعمال الاجتماع الرابع والأربعين للجنة التنفيذ والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي، وذلك على مستوى كبار المسؤولين، برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية.

ومن جهته صرح السفير كمال حسن علي، الأمين العام المساعد لدى الجامعة ورئيس قطاع الشؤون الاقتصادية، بأن الاجتماع يناقش على مدى ثلاثة أيام عددا من البنود في مقدمتها تقرير حول متابعة تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ضوء القرارات الصادرة عن الدورة المائة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي خاصة القرارات المتعلقة بتشكيل آلية مقترحة لإلزام الدول العربية بتنفيذ القرارات الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، التي تم التأكيد عليها في القمة العربية الأخيرة في عمان.

وقال السفير كمال حسن، في تصريحات له على هامش الاجتماع، إنه تم أيضا مناقشة عدد من الموضوعات المتعلقة بتحرير تجارة الخدمات، إلى جانب مناقشة آلية لتسوية المنازعات للدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، إلى جانب مناقشة تقرير وتوصيات الفريق المختص بوضع آلية للمعالجات التجارية، وكذلك تقرير وتوصيات فريق الخبراء والمختصين في مجال حماية المستهلك، وكذلك النظر في توصيات الاجتماع الأخير الخاص بقواعد المنشأ الذي عقد بالجامعة العربية مؤخرا.

وأضاف أن الفترة الحالية تشهد سلسلة من الاجتماعات للتحضير للدورة الوزارية القادمة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي حيث سيتم عقد اجتماع خلال يناير المقبل للجنة الاتحاد الجمركي العربي.

وأشار إلى أنه بعد مرور نحو 20 عاما على منطقة التجارة الحرة لا تزال هناك بعض العقبات التي تضعها بعض الدول من خلال اتخاذ قرارات فردية تتناقض مع الاتفاقية الخاصة بمنطقة التجارة العربية وهذه إحدى الإشكاليات التي يتم مناقشتها في اجتماعات الجامعة العربية، وسيتم رفع تقرير بشأنها للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في اجتماعه المقبل في فبراير.

وأوضح أن بعض الدول تقوم بوضع بعض القوائم السلبية لسلع محددة مما يعوق دخول هذه السلع في إطار التحرير السلعي في إطار المنطقة وهي من القضايا التي تحتاج لمزيد من المعالجات .

واعتبر السفير كمال حسن أن أهم عناصر الحصاد الاقتصادي العربي في عام 2017 هو إنجاز اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات، التي وقعت عليها 10 دول عربية وتمثل نقلة نوعية كبيرة لمنطقة التجارة العربية، بالإضافة إلى إصدار قانون الاستثمار المعدل وإنشاء محكمة الاستثمار العربية، وهي قضايا كانت تشهد إشكاليات كبيرة خلال الفترة الماضية وتوافقنا حولها .

وردا على سؤال، متى سيرى الاتحاد الجمركي العربي النور رغم وجود قرار صادر عن القمة العربية بإنجازه عام 2015، أعرب السفير كمال حسن عن أمله في أن يرى هذا الاتحاد النور قريبا، لافتا إلى أن اجتماع يناير المقبل الخاص بالاتحاد سيناقش متطلبات الإسراع بإقامة الاتحاد الجمركي العربي موضحا في هذا الإطار أن المشكلات السياسية والنزاعات المسلحة في المنطقة العربية ألقت بظلالها على الملف الاقتصادي العربي بشكل عام .

وقال إن الواقع السياسي في الدول العربية به العديد من الإشكاليات بسبب تلك النزاعات المسلحة والصراعات والخلافات وكلها أمور خلقت تداعيات عديدة .

التعديلات على اتفاقية الماربول تدخل حيز التنفيذ

متطلبات إعداد تقارير وقود السفن وتصنيف النفايات والشهادة الدولية لمنع التلوث النفطي

دخلت متطلبات السفن لجمع البيانات عن استهلاك الوقود النفطي في الأول من مارس. كما دخلت تعديلات مهمة أخرى على الاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن (ماربول) حيز التنفيذ أيضاً وهي تغطي تصنيف النفايات بما فيه إضافة صنف جديد (e- waste) وتعديلات على الشهادة الدولية لمنع التلوث النفطي.

إن متطلبات تقديم بيانات استهلاك الوقود النفطي للسفن هي آخر متطلبات إلزامية تهدف إلى تعزيز كفاءة الطاقة في الشحن البحري.

وسيبدأ جمع البيانات في الأول من يناير 2019 بيان يقدم في نهاية كل سنة تقويمية إلى المنظمة البحرية الدولية وهي الوكالة المتخصصة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة المسؤولة عن تنظيم السلامة والأمن والكفاءة في النقل البحري ومنع التلوث البحري والجوي الناجم من السفن.

إن نظام جمع البيانات يهدف إلى تزويد المنظمة البحرية الدولية ببيانات محددة عن

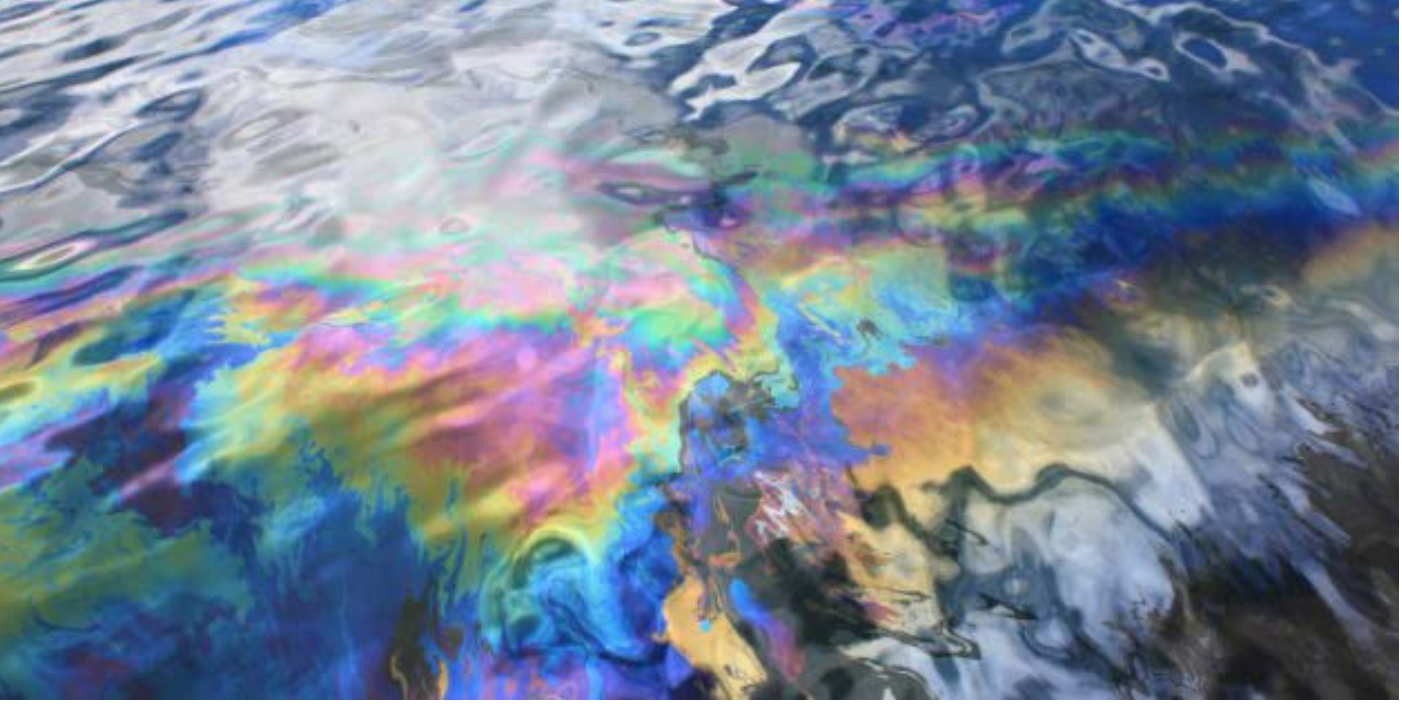

استهلاك الوقود النفطي والتي يجب أن تساعد الدولة العضو في اتخاذ القرارات حول أية إجراءات أخرى لتعزيز كفاءة الطاقة والتعامل مع انبعاثات الغازات الدفيئة الناجمة من النقل البحري.

وكانت لجنة حماية البيئة البحرية للمنظمة البحرية الدولية قد تبنت المتطلبات الإلزامية في عام 2016 من خلال التعديلات على الفصل الرابع - الملحق السادس لاتفاقية الماربول.

وبموجب التعديل الجديد 22A حول جمع وتقديم بيانات استهلاك الوقود النفطي ينبغي على السفن التي تبلغ حمولتها الكلية 5000 أو أكثر أن تجمع بيانات عن استهلاك لكل نوع من الوقود الذي يستخدم في السفينة بالإضافة إلى بيانات أخرى محددة بما فيها الوكالات لأعمال النقل.

وتشكل هذه السفن نحو 85% من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناتج من النقل البحري.

إن البيانات المتراكمة سوف تقدم إلى دولة العلم بعد نهاية كل سنة تقويمية وأن دول العلم بعد أن تتأكد من أن البيانات قد تم جمعها بموجب المتطلبات، تصدر كشف الامتثال للسفينة.

ويتطلب من دول العلم النقل بالتبعية هذه البيانات إلى قاعدة استهلاك الوقود النفطي للسفن لدى المنظمة البحرية الدولية، وبدورها يترتب على المنظمة المذكورة أن تصدر تقريراً سنوياً إلى لجنة حماية البيئة البحرية يتضمن إيجازاً عن البيانات التي تم جمعها.

علاوة على ذلك، فإنه في أو قبل 31 ديسمبر 2018، وفي حال إذا كانت الحمولة الكلية للسفينة 5000 فما فوق خطة كفاءة طاقة السفينة الإلزامية يجب أن تتضمن وصفاً لطريقة العمل التي سوف تستخدم لجمع البيانات والعمليات التي ستستخدم في تقديم البيانات إلى دولة علم السفينة.

إن النظام الإلزامي الجديد لجمع البيانات يهدف إلى أن يكون الأول ضمن معالجة من ثلاث نقاط حيث يوفر تحليل البيانات التي تم جمعها، الأساس للمناقشة السياسة الشاملة والموضوعية والشفافة في لجنة حماية البيئة البحرية للمنظمة البحرية الدولية تحت خارطة طريق (لغاية عام 2023) لتطوير «استراتيجية للمنظمة البحرية الدولية لتخفيض أنبعاثات غازات الدفيئة من السفن»، التي أقرت في عام 2016.

إن المرحلة الثانية من هذه العملية ستشهد الإستراتيجية الأولية المتوقع تبنيها من قبل لجنة حماية البيئة البحرية في دورتها الثانية والسبعين (9-13 أبريل 2018) وستسبق دورة اللجنة تلك باجتماع ثالث للفريق العامل بين الاجتماعين حول تخفيض غازات الدفيئة المنبعثة من السفن التي تعمل عليه المنظمة البحرية الدولية (3-6 أبريل).

ومن المتوقع أن تضم الإستراتيجية المبدئية من بين أمور أخرى قائمة بالإجراءات القصيرة والمتوسطة والطويلة الأمد مع الخطوط الزمنية المحتملة لكي يتم تنقيحها إلى الأفضل حسب ما تتوفر من بيانات إضافية. إن البيانات المجمعة بموجب النظام الإلزامي لتقديم البيانات سوف يساعد في إطلاع لجنة حماية البيئة البحرية عندما يحين الوقت لتبني إستراتيجية منقحة.

لقد كانت المنظمة البحرية الدولية أول منظمة دولية تتبنى إجراءات إلزامية لكفاءة الطاقة للقطاع البحري بأسره وبما يلائم المتطلبات العملياتية للسفن الجديدة أو السفن الموجودة، تلك الإجراءات التي دخلت حيز التنفيذ في عام 2013. وبحلول عام 2025 ستكون السفن بكفاءة في الطاقة المستهلكة بمقدار 30% أكثر من كفاءة السفن في عام 2014.

متطلبات النفايات بموجب الملحق الخامس لاتفاقية الماربول

إن التعديلات على الملحق رقم 5 من اتفاقية الماربول حول منع التلوث من نفايات السفينة دخلت حيز التنفيذ في الأول من مارس 2018، وهي تتعلق ببقايا البضاعة التي تشكل خطراً على البيئة البحرية واستمارة سجل نفايات السفينة:

- التعديلات على الأحكام رقم 4 و6 من الملحق رقم 5 تتطلب من الشاحن بأن يصرح فيما إذا كانت تلك النفايات مصنفة على أنها ضارة أو غير ضارة بالبيئة البحرية. إن الملحق الجديد يتضمن معايير لتصنيف بضائع الصب الجاف.
- أن يتم تحديث استمارة سجل النفايات للسفينة، ويقسم سجل تفريغ النفايات إلى قسمين، الأول خاص باستخدامات جميع السفن، أما الثاني فهو يخص السفن التي تنقل بضائع الصب الجاف.
- وتضم الاستمارة فئة جديدة من النفايات تحت عنوان «النفايات الإلكترونية». إن النفايات الإلكترونية قد تم تعريفها في دليل 2017 لتطبيقات المحلق الخامس لاتفاقية الماربول على أنها المعدات الكهربائية والإلكترونية المستعملة في العمليات الاعتيادية للسفينة أو في أماكن إيوائها بما فيها مكوناتها ومجمعاتها الفرعية وأجزائها القابلة للاستهلاك والتي تكون من ضمن أجواء المعدة في وقت التخلص منها مع وجود مخاطر محتملة من احتوائها على مواد خطرة على الصحة البشرية أو البيئة البحرية.

التعديلات على الشهادة الدولية لمنع التلوث النفطي

إن التعديلات الخاصة بتحديث الاستمارة B من الملحق إلى الشهادة الدولية لمنع التلوث النفطي وذات العلاقة خزانات الصابورة المنعزلة، دخلت حيز التنفيذ في الأول من مارس 2018.

فريق الدائرة للكريكت يتألق في البطولة العمالية الأولى بمدينة الشارقة

تحت شعار « إسعاد العمال بإمارة الشارقة» نظم مجلس الشارقة الرياضي وهيئة تطوير معايير العمل بالشارقة مهرجاناً رياضياً للفئة العاملة بإمارة الشارقة.

جاء ذلك في إطار ترويج النشاطات المجتمعية التي تنمي روح الانتماء وتشجع على إدامة نمط حياة مفعم بالحيوية وتفعيل الأنشطة الرياضية .
شمل المهرجان الرياضي الذي انطلق في 16 مارس 2018 منافسات لبطولات في كرة القدم وكرة السلة وكرة الطائرة والهوكي والكريكت.
وشارك فريق الكريكت لدائرة الموانئ البحرية والجمارك في البطولة وتألق في جميع مبارياته ووصل إلى الدور النهائي حيث حصل على المركز الثاني في المباراة الختامية للبطولة التي جرت في 11 مايو 2015 على ملعب المنتزه الوطني في الشارقة
وكانت مباريات بطولة الكريكيت قد جرت أيام الجمعة على مدى شهر.

موانئ الشارقة تنظم سباق الركض الرابع

في إطار الاهتمام العناية بصحة العاملين ومستخدمي الموانئ وخصوصاً بالرياضات المختلفة لأهميتها في الحفاظ على صحة الإنسان العامة، قامت دائرة الموانئ البحرية والجمارك -إدارة ميناء خالد بتنظيم سباق مفتوح للركض لمسافة ستة كيلومترات ولمختلف الأعمار هو السابع من نوعه خلال أربع سنوات على التوالي.

وتشجع دائرة الموانئ البحرية والجمارك موظفيها في الانخراط بالنشاط الرياضي عموما وتشارك في معظم النشاطات الرياضية المحلية المتاحة.
أقيم سباق الركض المفتوح في جو بهيج وقد أشرف على السباق الذي انطلق في الساعة السادسة والنصف من صباح يوم السبت الموافق الثالث من مارس 2018 في ميناء خالد، القبطان راجن، ناظر ميناء خالد وقد اشترك في السباق نحو 150 متسابقاً من الموظفين وعمال الميناء وشركة غلفتينر المشغل الرسمي لمحطة حاويات الشارقة والشركات الأخرى العاملة في الميناء وضم السباق أفراداً من عائلات المتسابقين من النساء والأطفال ولمختلف الأعمار.
وقد تم توزيع الأوسمة على الفائزين في السباق بمختلف الفئات العمرية.

فريق الدائرة لكرة القدم يشارك في المهرجان الرياضي للفئة العاملة بإمارة الشارقة

وتحت شعار « إسعاد العمال بإمارة الشارقة» شارك فريق لكرة القدم من الدائرة في مهرجان رياضي للفئة العاملة بإمارة الشارقة الذي أقيم خلال الفترة أبريل - مايو 2018.

وكان فريق كرة القدم لعمال موانئ الشارقة قد شارك في البطولة المذكورة وقد استطاع الوصول إلى مرحلة نصف نهائي البطولة.

يذكر أن تلك المشاركة هي الأولى للفريق المذكور في البطولات المحلية وقد جاءت في إطار الاهتمام في ترويج النشاطات المجتمعية التي تنمي روح الانتماء وتشجع على إدامة نمط حياة مفعم بالحيوية وتفعيل الأنشطة الرياضية.

CMA CGM
CMA CGM
CMA CGM
CMA CGM
UASC

UASC
UASC
CMACGM

CONTENTS

Heavy Lifts at Hamriyah Port

10

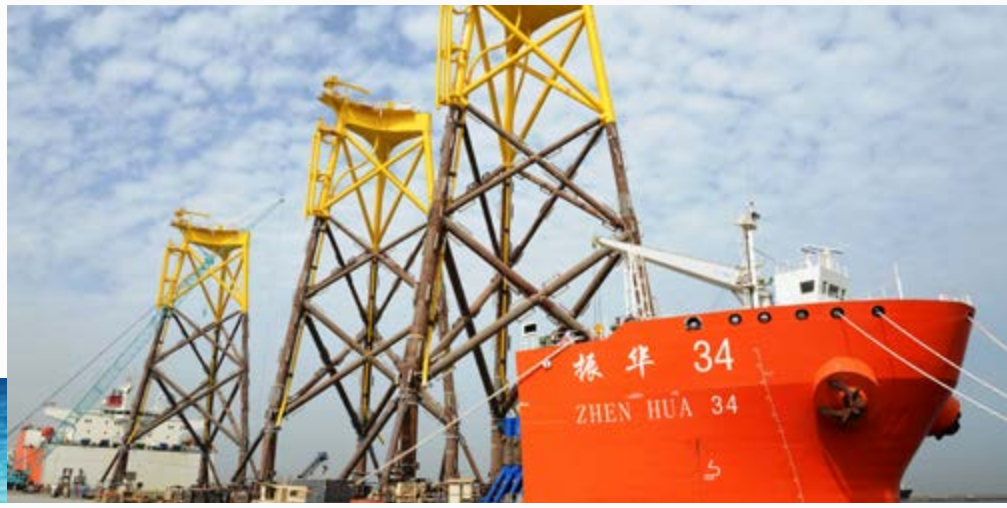

Labour Day celebrated by Directorate of Outlets

14

Dubai Police DMCA Launch Smart Light' 'Signals

18

ALMAWANIE
المـوانئ

A quarterly Magazine Issued By
The Department Of Seaports And Customs-Sharjah
Issue **62** April - June 2018

16
Belhaif Al Nuaimi Reviews the Latest Developments on the Issue of Desertion and Seafarers and the Effective Role of the UAE

20
MARPOL amendments enter into force ship fuel oil reporting requirements, garbage classification and IOPP certificate

24
Team SPA Runners Up in Cricket Tournament of the First Labour Sport Festival

Chairman
Khaled Bin Abdullah Bin Sultan Al Qasimi

Editor
Adel Moustafa Hussien

Editorial team
Safaa Sultan Mania Swed
Raad A. Abdullah

Translation
Raad A. Abdullah

Correspondence
Sharjah Customs U.A.E
Tel : 06 5026359 - 06 5026340
Fax : 06 5281747 - 06 5281997
P.O.Box. 70 Sharjah

e-mail: jumruki@sharjahcustoms.gov.ae
websaite: www.sharjahports.gov.ae

sharjahcustoms

Art Production
Najib Janbieh

Editorial

It was not coincidence that the Department of Seaports & Customs (DSPC) has accomplished two significant projects at Port Khalid in the first half of this year. It is the strategy of the department to adopt a sustainable development policy in accordance with the plans drawn to tackle the needs and challenges of the future.

The first project is connected with port services by developing a completely new berth supported by an ample yard which already has started operations at the beginning of the year. While the second is dedicated to customs services by installing a new state- of-the- art facility for containerized cargo inspection which has started work recently.

With these projects the development story has not ended, because the DSPC is developing other projects including the northern wharf of Port Khalid and a new building for passengers arrival and departure at the Creek of Sharjah.

The DSPC objectives behind these improvements are to boost ports and customs services to traders, port users, passengers and clearance companies, emphasizing that their success is that of the Department of Seaports & Customs.

Khalid Port Development

Since its establishment in the seventies, the Department of Seaports and Customs has taken a continuous path in developing its infrastructure, innovation, port-expansion and performance improvement.

The latest development works at Port Khalid witnessed the construction of a completely new state of the art berth (berth No. 21) of 373 meters which is in line with the visions of the Department of Seaports and Customs to provide more facilities and best services to port users.

On February 27th 2018, Mohammed Meer Abdul Rahman Al Sarrah, Director of the Department attended the inauguration of the new berth which witnessed the berthing of the Oil Tanker 'Jag Lok'.

Marking the occasion, the Director met with Captain K.K. Dinesh, Master of Jag Lok and presented him a plaque to commemorate the maiden call of a vessel in the new berth.

In attendance were Captain Mohammed Saleh, Director of Operations(Port Khalid), Captain R. Devathirajan, Harbour Master of the port, Sunil Gangadharan, Business Development Management, K.R.S. Nair, Head of Accounting Department and others.

The length overall of the tanker which was accommodated at the berth is 274 meters with a beam of 48 meters.

Port Khalid which was established in the mid seventies of the last century, is a pioneer among all seaports in the Gulf region and was the earliest container and Ro-Ro terminal.

With twenty one berths, the port lends itself to a variety of shipping applications, ranging from general, reefer, dry, liquid and bulk cargo to container, oil and offshore support services. The port authority also provides stevedoring services with its own labour.

عـــــام
زايـــــد

YEAR OF
ZAYED

He who does not know his past cannot make the best of his present and future, for it is from the past that we learn.

Sheikh Zayed Bin Sultan Al Nahyan

Heavy Lifts at Hamriyah Port

Hamriyah Port is one of the three seaports in Sharjah. It is considered the latest seaport in the Emirate of Sharjah. It is known for being a multipurpose port that can accommodate various types of vessels. Its development is strongly connected to the that of the Hamriyah Free Zone (HFZ). Besides, the Inner Harbour of Hamriyah has established an added value for the affordable port services to the free zone.

In an interview with Al Mawanie, Captain Moatasim Daffalla Elnur, Harbour Master of Hamriyah Port said:

"Hamriyah Port is providing its services to the investors at the free zone. However, other traders and investors out of the HFZ take advantage of excellent net of highways to use the same port for shipping cargos. The Inner Harbour of Hamriyah which grew with the development of the HFZ has improved to be a hub for maritime industry in the zone. Today both ports are operating as vital facilities within the free zone and acting as an integral role to it. For economic reasons, the free zones' investors are relying on these ports as

their favoured terminals for raw materials imports and final product exports ".

"With 14 metres depth of water alongside its berths, Hamriyah Port is totally prepared to accommodate various types of vessels such as oil tankers, LPG carriers, steel products, grains, edible oils, general cargos and project equipments", he added.

About transportation of extra- size cargo at the port, Captain Moatasim said:

"Cargo with huge size, like Project Equipment, which are known for their extra sizes and weight, require special safety and logistic pre-arrangements for shipment via Heavy Lift Vessels which are designed to transport very large loads. Our port is always ready for such operations as the ample area adjacent to the berths can provide an ideal place for receiving, preparing and shipping of the equipment to the ships. the Port recently witnessed operations to ship seven huge tower structures for wind propellers(each 1000 tons) aboard the Heavy Load Carrier (Zhen Hua 34)."

Zhen Hua is one of a Heavy Load Carriers which recently carried Project Equipment cargo from Hamriyah Port. She is 244 metres long with a beam of 42 metres, GRT 58243 and deadweight of105302 tons.

Higher Reports Q1 General Cargo and Passengers Movements

Port Khalid recently reported higher figures in the passengers movement in the first quarter of the year. Statistics of the Department of Seaports and Customs showed substantial progress in passenger figures for Sharjah ports.

Passenger figures increased by 17.80% in the first quarter of the year to 5,810 embarked and disembarked passengers compared with 4,936 in the same period of 2017 thus increasing by 874 passengers.

During the peak tourist

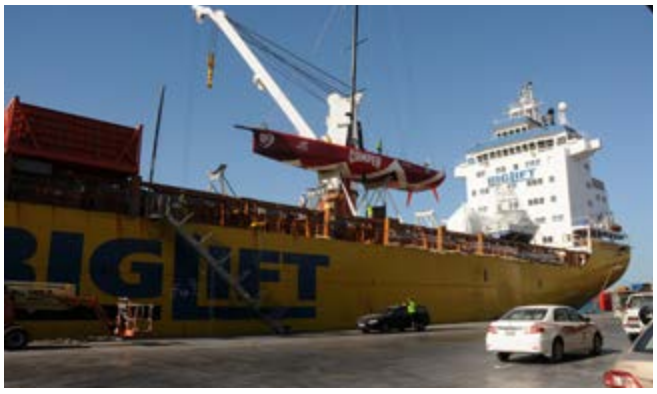

active season which extends for the whole winter time, Port Khalid and Port Khorfakkan are receiving some cruisers on irregular trips. The number of the tourists that arrived during the first quarter of the year reached 4,442 and thus the number of passengers and tourists that arrived at Sharjah Ports were 10,252.

On the other hand, the throughput of general cargo increased by 6.00% in the first quarter of the year to 283,335 tons compared with 267,239 tons in the same period of 2017.

Labour Day celebrated by Directorate of Outlets

Marking the International Labour Day, the Directorate of Outlets- Sharjah, held a celebration at Passport Control Office- Port Khalid on the first of May 2018.

Tens of Labourers at Sharjah creek including a number of Port Khalid workers attended the celebration, where they were honoured for their work, efforts and contribution in the economic boom and growth of the country.

Colonel Omar Al Owais, Director of Outlets attended the Labour Day and shared with them cake cutting duties. Also some breakfast packages and some gifts were given to them.

The celebration came within the keenness to maintain human rights in work which is adopted by the UAE constitution and laws and to highlight the sincere efforts in sustaining the policies of the country which preserves and protects human rights without any discrimination based on religion, nationality race or social status. Also it comes within the course of the prudent leadership in expressing faith for all those who serve the country and contribute in its development process and constructional boom.

إدارة جوازات المنافذ
Directorate Of Duties
LABOR DAY
اليوم العالمي للعمال
2018

Belhaif Al Nuaimi Reviews the Latest Developments on the Issue of Desertion and Seafarers and the Effective Role of the UAE

Kitack Lim, Secretary-General of the International Maritime Organization (IMO)recently received in his office at IMO's headquarters in London Dr. Abdullah bin Mohammed Belhaif Al Nuaimi, Minister of Infrastructure Development and Chairman of the Board of Directors of the Federal Transport Authority - Land and Maritime (FTA) and the accompanying delegation.

The meeting focused on the latest updates concerning the abandonment of seafarers and UAE's active role in protecting the rights of sailors. Dr. Al Nuaimi congratulated H.E. Kitack Lim for adopting a strategy to reduce emissions from ships while stressing that the UAE supports this strategy, which is in line with the sustainable development goals of the United Nations (UN) and the Paris Agreement.

Dr. Al Nuaimi highlighted the importance of preventing illegal practices related to fraudulent registration of ships and forging ship records. In this regard, the Director of International Relations and Legal Affairs at IMO thanked the UAE for the proposal submitted to the Legal Committee, which notes the UAE's latest measures taken through the FTA to ban all ships flying the Micronesian flag (a non-member state of

the IMO) from entering the UAE's waters and ports. The decision relied on contacting the government of the Federated States of Micronesia, which does not have an international ship register. Therefore, the IMO will look into taking measures to combat such fraudulent practices.

H.E. Al Nuaimi stressed the UAE's desire to foresee the future of the maritime sector, including the organization's efforts to develop self-driven ships while noting that the IMO's strategy aims to utilize technological developments and new technologies in its organizational framework and maritime transport industry regulations, as well as to ensure safety and security and protect the marine environment.

Ref: www.fta.gov.ae

Dubai Police DMCA Launch 'Smart Light Signals'

Dubai Police General Command in co-operation with Dubai Maritime City Authority (DMCA) have announced the launch of 'Smart Light Signals' project on vessels in inland waters and coastal navigation lines not exceeding 5 nautical miles instead of traditional light signals.

This comes in line with the government's bid to turn 'smart government', and its interest in conserving the environment through the use of safe and environmental friendly materials on vessels. Dubai Police and DMCA have called on owners of vessels to use the 'Smart Light Signals' instead of the traditional ones because they play a significant role in conserving the environment, are safe to use and their presumable lifetime is 10 years, which is almost 3 times that of traditional light signals.

DMC will be committed to doing whatever is necessary for the success of the project, aimed at pushing forward the wheel of converting Dubai into a connected and integrated smart city by 2021.

Smart Light Signals are known for safety in usage & storing, high efficiency and long life and can be disposed easily.

Amer Ali, Executive Director of Dubai Maritime City Authority, emphasized the importance of cooperation between DMCA and the Department of

Organizations Protective Security and Emergency- Dubai Police to exercise the usage of smart light signals, in a step that comes within the prudent directions of His Highness Sheikh Mohammed bin Rashid Al Maktoum, the Vice President, Prime Minister and Ruler of Dubai through exploiting technology in making a new reality and a new pattern of development in the Emirate of Dubai.

He stressed that the new project is providing a strong momentum towards merging technology to the maritime sector and an interpretation for the framework objectives of (Dubai Plan 2021) to build a smart city with high technical infrastructure that emulate the best in the world in means of quality levels and efficiency.

Brigadier Abdullah Ali Al Gaithi, Director of the General Department of Organizations Protective Security and Emergency- Dubai Police said that the new application comes within the guidance of the Major General Abdullah Khalifa Al Marri Commander-in-Chief of Dubai Police to implement the Policy of the General Command in fields of developing and sustainable improvement and referred that the Dubai Police Explosives Security Department in cooperation with DMCA have launched a study and analysis of the current status of traditional light signals which proved to have a lot of drawbacks as imposing risk on the boat users , environmental pollution and high of cost.

He explained that the traditional Light Signals are flares which are used during emergency situation by various vessels, such as fishing boats , excursion boats, ships..etc, which are available on board of all vessels as a part of security and safety measures.

Brigadier Al Gaithi reviewed the drawbacks of the traditional light signals (flares) which are pollutants during usage and destruction as they expire after three years and should be disposed by detonating by specialists. Flares need to be checked regularly to make sure they are in good condition and need special procedure of storing. Besides they need to be used mindfully.

For his part, Mohammed Khalifa Al Hareez, Director of Waterways at the Maritime Traffic Management (DMCA) assured that it is not compulsive for owners of maritime crafts to use the Smart Light Signals in the near future. However the DMCA will advise them during their licence renewal to use the smart signals. If it is found during the licence renewal, that the flares are out of order then the authority will obligate the owner to use the smart signals.

He emphasized that the smart light signals will be obligatory during the coming years when they are available in the markets and when the flares expire.

IMO News

MARPOL amendments enter into force

ship fuel oil reporting requirements, garbage classification and IOPP certificate

Requirements for ships to collect data on their fuel oil consumption entered into force on 1 March (2018). Other important amendments to the International Convention for the Prevention of Pollution from Ships (MARPOL) have also entered into force, covering the classification of garbage, including the addition of a new category of "e-waste", and amendments to the International Oil Pollution Prevention Certificate.

Ship fuel oil consumption data reporting requirements

The ship fuel oil consumption data reporting requirements are the latest mandatory requirements aimed at enhancing the energy efficiency of international shipping.

The data collection will begin on 1 January 2019 with data reported at the end of each calendar year to the International Maritime Organization (IMO), the United Nations agency with responsibility for regulating the safety, security and efficiency of shipping and preventing marine and atmospheric pollution from ships.

The data collection system is intended to equip IMO with concrete data on fuel oil consumption, which should assist Member States in making decisions about any further measures needed to enhance energy efficiency and address greenhouse gas emissions from international shipping.

The mandatory requirements were adopted by IMO's Marine Environment Protection Committee (MEPC) in 2016, through amendments to chapter 4 of

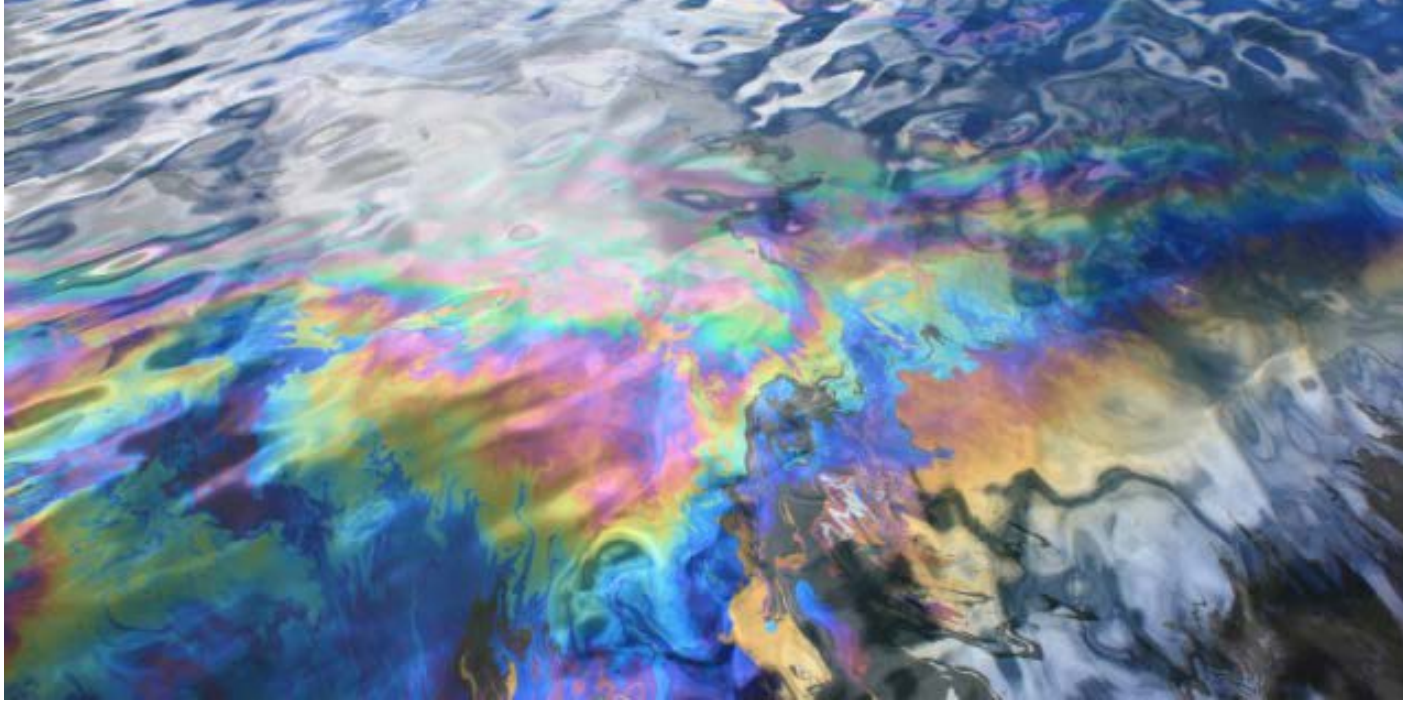

annex VI of the International Convention for the Prevention of Pollution from Ships (MARPOL).

Under the new Regulation 22A on Collection and reporting of ship fuel oil consumption data, ships of 5,000 gross tonnage and above are required to collect consumption data for each type of fuel oil they use, as well as other, additional, specified data including proxies for transport work. These ships account for approximately 85% of CO2 emissions from international shipping.

The aggregated data will be reported to the flag State after the end of each calendar year and the flag State, having determined that the data has been reported in accordance with the requirements, will issue a Statement of Compliance to the ship.

Flag States will be required to subsequently transfer this data to an IMO Ship Fuel Oil Consumption Database. IMO will be required to produce an annual report to the MEPC, summarizing the data collected.

In addition, on or before 31 December 2018, in the case of a ship of 5,000 gross tonnage and above, the mandatory Ship Energy Efficiency Management Plan (SEEMP) shall include a description of the methodology that will be used to collect the data and the processes that will be used to report the data to the ship's flag State.

The new mandatory data collection system is intended to be the first in a three-step approach in which analysis of the data collected will provide the basis for an objective, transparent and inclusive policy debate in the MEPC, under a roadmap (through to 2023) for developing a "Comprehensive IMO strategy on reduction of GHG emissions from ships". The roadmap was agreed in 2016.

The next stage in the process will see an initial GHG strategy expected to be adopted by the MEPC at its 72nd session (9-13 April 2018). The MEPC session will be preceded by the third session

of the Intersessional Working Group on Reduction IMO of GHG Emissions from Ships (3-6 April).

The initial strategy is expected to include, inter alia, a list of candidate short-, mid-, and long-term further measures, with possible timelines, to be revised as appropriate as additional information becomes available. The data collected under the mandatory reporting system will help inform the MEPC when it comes to adopting a revised strategy in 2023.

In 2011, IMO became the first international body to adopt mandatory energy-efficiency measures for an entire industry sector with a suite of technical and operational requirements for new and existing vessels that entered into force in 2013. By 2025 new ships built will be 30% more energy efficient than those built in 2014.

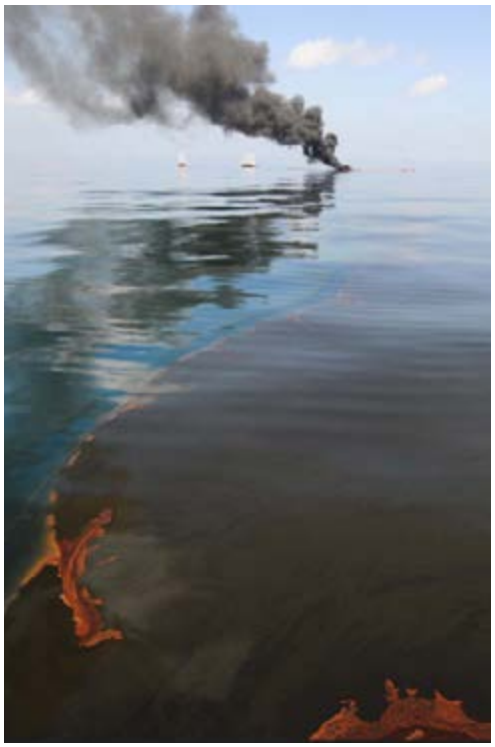

Garbage requirements under MARPOL Annex V

Amendments to MARPOL Annex V on Prevention of pollution by garbage from ships also enter into force on 1 March 2018. They relate to cargo residues of products which are hazardous to the marine environment (HME) and Form of Garbage Record Book. In particular,

Amendments to Regulation 4 and 6 of Annex V require the shipper to declare whether or not they are classed as harmful to the marine environment. A new appendix provides criteria for the classification of solid bulk cargoes.

The Form of Garbage Record Book is updated. The Record of Garbage Discharges is divided into Part I for the use of all ships and Part II, required for ships that carry solid bulk cargoes.

A new category of garbage "e-waste" is included. E-waste is defined in the 2017 Guidelines for implementation of MARPOL Annex V as electrical and electronic equipment used for the normal operation of the ship or in the accommodation spaces, including all components, subassemblies and consumables, which are part of the equipment at the time of discarding, with the presence of material potentially hazardous to human health and/or the environment.

Amendments to International Oil Pollution Prevention Certificate

Amendments to update Form B of the Supplement to the International Oil Pollution Prevention Certificate, in relation to segregated ballast tanks, also enter into force on 1 March 2018.

Sharjah Ports Community

Team SPA Runners Up in Cricket Tournament of the First Labour Sport Festival

Under the theme of "Bringing Happiness to Sharjah Labours", Sharjah Sports Council together with Sharjah Labour Standards Development Authority organized "The First Labour Sports Festival" in Sharjah from March 16 till 11th May, 2018 for the labourers of Sharjah Government Departments.

The event covered a range of team sports such as football, hockey, basketball and cricket. The purpose of conducting the tournament was to encourage an active lifestyle among the employees and fostering a sense of belonging in the community and promote the spirit of good competition.

Sharjah Ports Authority participated in the Cricket tournament and were the runners up in the final held on 11th May, 2018. The tournament was played over four Fridays and the Cricket team representing SPA played spiritedly to reach the finals.

The Fourth Port's Mini Marathon

Within its intention to maintain better health and higher quality of life, the Department of Seaports & Customs -Khalid Port Administration, recently organized an open running-race(a mini marathon) of 6 kilometers. The race was also introduced to emphasize the DSPC's belief in strengthening the ties among the staff of the department and other port users.

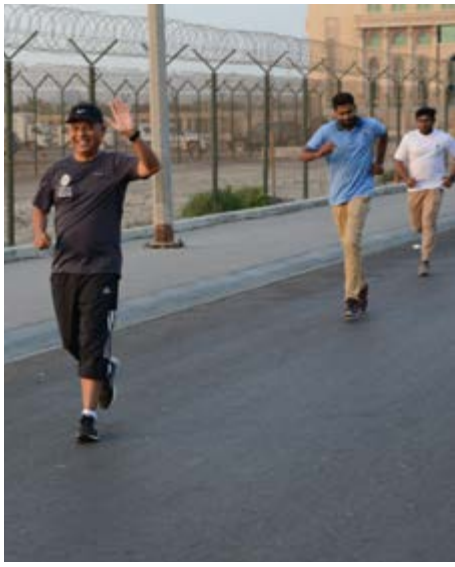

More than 150 participants from various facilities of Sharjah Ports joyfully joined the Port's Fun Run mini marathon, which was held for the fourth successive year. The racing started as early as 06:30 morning on March 3 2018 when Captain R. Devathirajan, Harbour Master of Port Khalid and the organizer of the race gave the signal to start.

At the end of the run the Harbour Master of Port Khalid distributed the medals to winners.

ALMAWANIE
الموانئ

Issued By The Department Of Seaports And Customs-Sharjah-Issue **62** April - June 2018

Heavy Lifts at Hamriyah Port

Labour Day celebrated by Directorate of Outlets

Dubai Police DMCA Launch 'Smart Light 'Signals